

معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. دريس أميرة

المركز الجامعي بعين تموشنت - الجزائر -

amidriss_88@hotmail.fr

Published: December 2017

أ. دريس بشرى

المركز الجامعي بعين تموشنت - الجزائر -

Bouchra_008@live.fr

Received: October 2017

Accepted: November 2017

ملخص: أصبحت المقاوله مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتها على البقاء والنمو.

ويمكن تفسير هذا الإهتمام المتزايد نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولون والمؤسسات الجديدة (التي غالبا ما تكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة) من مناصب شغل ودعمهم للتنمية المستدامة، لكن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه الكثير من العوائق التي تقف أمام تطورها وترقيتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاوله، الجزائر.

Abstract: Entrepreneurship has become a concept widely used and traded extensively, as are currently defined as an area of research, due to its growing importance, became both the government and university researchers and society in general, they are more interested in the evolution of the contractors and their institutions, and their ability to survive and wildebeest.

It can explain this growing interest because of the provided by these contractors and new institutions (which are often small and medium enterprises) of job opportunities and support for sustainable development, but these small and medium enterprises face a lot of obstacles that in front of developed and promoted.

Keywords: small and medium enterprises, entrepreneurship, Algeria.

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية المستمرة وما تنتجه من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة وتبادل التجارب، تزايد اهتمام الدول باختلاف درجة نموها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لقدرتها على تنشيط الروابط الأمامية والخلفية لإنشاء اقتصاد حقيقي وقوي.

على الرغم ان هذه المؤسسات تحظى بدعم محدود من الحكومات في معظم الدول النامية، إلا أنها تنجح في الاستثمار والنمو، بفضل قدرتها على التكيف والتوصل الى طرائق مبتكرة في الانتاج والتسويق لكن هذه الدول ومن بينها الجزائر مازال قطاع المؤسسات والصغيرة يعاني من صعوبات وتحديات مما دفع بالدولة الى وضع تدابير وإجراءات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي وتوفير العمالة والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

اشكالية الدراسة

رغم الدور المحوري الذي تقوم به المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا إلا أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل التي تؤثر على أداء هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة التي تكمن في الإشكالية التالية:

أين تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي المعوقات التي تقف كحاجز أمام تنميتها وتطويرها وترقيتها في الجزائر؟، وماهي أساليب دعم وتنمية هذا النوع من المؤسسات؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح مجموعة من الفرضيات والتي تسعى للتأكد من تحقيقها والتي تتلخص فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذ حصب لتدعيم اقتصاديات الدول عامة والدول النامية خاصة.
- تعتبر سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا مهما في تطويرها ونموها.
- تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث هذا في كونه يتعرض لأحد المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية المتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل أنحاء العالم، إلا أنه يتعذر تعريف هذه المؤسسات لهذا توجب الوقوف أمام العوامل التي تسبب في هذه الصعوبة، ثم التطرق الى المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات حسب الحجم والتي تسهل نوعا نا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

- إختلاف مستويات النمو: يتمثل في التفاوت في درجة النمو بين مختلف الدول والذي يعكس مستوى التطور التكنولوجي ووزن الهياكل الاقتصادية لكل دولة، وينجم عن ذلك اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد لآخر فنظرة البلدان المصنعة (مريكا) تختلف عن البلدان السائرة في طريق النمو) الجزائر).
- تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن اختلاف الأنشطة الاقتصادية يغير من أحجام المؤسسات ويميزها من نوع لآخر، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي غير التي تعمل في القطاع التجاري حيث تعتبر مؤسسات كبيرة بالنسبة لها.
- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، ومنه فإن كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إلى أحد فروعها من حيث كثافة اليد العاملة، ورأس المال الموجه للاستثمار.
- تعدد معايير التعريف: إن كل محاولة لتحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب والمؤسسات ومختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع على إمكانية تقسيم المعايير التي يتم على أساسها التعريف إلى نوعين هما:

- المعايير الكمية: تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها:

- **معيار حجم العمال**: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:
 - البساطة في التطبيق؛
 - السهولة في المقارنة؛
 - الثبات النسبي؛
 - توافر البيانات مقارنة بالمعايير الأخرى.
- إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة اعتمادا على معيار حجم العمال ويرجع هذا إلى الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يطرحنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات مثل:
 - هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة؟
 - وهل المؤسسات اللتين يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟ مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟
 - ولهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخرى مكتملة تغطي التناقض والإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.
- **معيار رأس المال أو قيمة الإستثمار**: يعتبر رأس المال أو قيمة الإستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار، يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل. لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.
- **معيار كمية الإنتاج**: تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.
- **معيار قيمة المبيعات**: يستخدم هذا المعيار كوسيلة للترقية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهو صالح للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، إنتاجية، خدمتية) (وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة، ويبقى في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم).
- **معيار القيمة المضافة**: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.
- وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها تبقى الأكثر وضوحا بالمقارنة مع معايير الاتجاه النوعي، وبالرغم من سهولته وبساطته في القياس وهذا ظاهريا فقط فإنه يبقى معقد عمليا ولم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.
- **المعايير النوعية**: وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالية:

- **الاستقلالية والمسؤولية:** بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية ، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل.
- **الملكية:** يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.
- **الحصة السوقية:** تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.
- **التكنولوجيا:** تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول

- **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل بها بين 10 و 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة و ما بين 50 و 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:
 - **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
 - **المؤسسات الصغيرة:** الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لاتعدي ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.
 - **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لاتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.
- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن " المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلى 14 عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 99 عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100 عامل".
- **تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا ما يوضحه الجدول رقم.(01)
- **التعريف البريطاني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بريطانيا كمايلي:
 - **المؤسسات المصغرة:** من 1 إلى 9 أجير.
 - **المؤسسات الصغيرة:** من 10 إلى 49 أجير.

- **المؤسسات المتوسطة:** من 50 إلى 249 أجير.
- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على: كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها ، وذلك وفق مايلي:
- **مؤسسة الخدمات والتجزئة:** من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **مؤسسة التجارة بالجملة:** من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **المؤسسات الصناعية:** عدد العمال 250 عامل.
- **تعريف اليابان:** اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1936 على معياري رأس المال واليد العاملة، حيث يكون عدد العمال في هذه المؤسسات من 4 الى 299 عامل ورأس مال لا يتجاوز 100 مليون ين ياباني.
- أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:
- **المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين، وعدد العمال لا يتجاوز 300 عامل.**
- **التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين، وعدد العمال أقل من 100 عامل.**
- **التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين، وعدد العمال أقل من 50 عامل.**
- **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا: (L' ANASE)** في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من بروتش وهيمينز (BRUCH et HIEMENZ) التصنيف الأتني المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي:
- من 1 إلى 10 عمال مؤسسات عائلية وحرفية
- من 10 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة
- من 49 إلى 99 عامل مؤسسات متوسطة
- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة .
- كما استند أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف نوع من تقسيم العمل ، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم للوظائف ، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة.
- **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:** اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الجمع بين المعيار العددي(عدد العمال (و على رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود ما بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لاسيما في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12 ديسمبر 2001. الذي يعد مرجعا لكل برامج و تدابير الدعم و المساعدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بحيث نصت المادة الرابعة على تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 2 دينار و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار، والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسة المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات دول العالم، فهي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء بعدما كان الاعتماد في السابق بدرجة كبيرة على المؤسسات والصناعات كبيرة الحجم كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال مساهمتها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية التالية:

- أهميتها في توفير مناصب شغل؛
- أهميتها في الإنتاج المحلي وفي مجال الابتكارات
- أهميتها في الصادرات
- أهميتها في التكامل الإقتصادي
- أهميتها في التوازن الجهوي

اولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فباضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة. فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.

• تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

• تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإنتاج المحلي و في مجال الابتكارات: تحتاج المنافسة الشرسة في إقتصاد السوق و خاصة مع الشركات الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية، إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في التجديد و الابتكار ، وهذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الإختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة، و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على إدخال أنشطة جديدة إلى السوق .

وعلى مستوى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، فقد أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات، أن نسبة الأبحاث والإختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل من 30 % إلى 60 % منها التي تعود لمؤسسات صغيرة و متوسطة.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات: أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانات المحلية المتاحة، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية، خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

فقد بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، إذ فاقت % 60 في الصين سنة 2000، حيث عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال العشريتين الأخيرتين.

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الإقتصادي: لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائما إلى خلق منافسة و مواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما أمر أساسي . فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات النسيج الصناعي والقطاعات الإقتصادية، من خلال التعاقد من الباطن، وتوجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة و بعدة مجالات، التوزيع منها و التموين و صناعة قطع الغيار و غيرها . ففي اليابان تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج المنشآت الكبيرة بحوالي % 72 في الصناعات المعدنية و % 76 في صناعة الآلات و المكائن و % 77 في صناعة وسائل النقل، و في الولايات المتحدة الأمريكية تتعاقد مؤسسة جنرال موتورز مع 26000 مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار.

خامسا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوازن الجهوي: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة الإنتشار الموقعي، مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة و تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز فقط على المناطق العمرانية الكبرى و إهمال بقية المناطق الأخرى . فهذا الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ربوع الوطن يمكنها من التخفيف من حدة مشكلة البطالة، كبح جماح الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن و كذا نشر الوعي الصناعي عبر الأقاليم المختلفة.

المحور الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن القول أن فرص النجاح بصفة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص و المفردات التالية:

أولا. الخصائص و المهارات الشخصية و الإدارية للمالك: الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات و المؤهلات النفسية ولشخصية لصاحب العمل الصغير، و المعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم و يدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف و مهارات محددة . وسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ما تسند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الاهتمام بكل وظائف المنظمة.

• تحديد الأهداف من طرف المالك: يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة و صريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة: ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة؟ ما هي أهدافها في المدى القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح و تمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.

ثانيا. المعرفة الممتازة بالسوق: ستطيع المنظمات الصغيرة و المتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عاملاتها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، و يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة

والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة و Niche لها المرونة و القدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق التي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.

ثالثا. قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز: تقدم المنظمة شيء جديد للسوق حتى لو بدأ مزدهرا بالمنافسين و المنتجات المعروضة، تستطيع المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و منفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع و التجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة.

رابعا. إدارة متكيفة مع التطور: إن الأعمال الصغيرة إذا ما أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية و الإدارية و التي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، و يتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل و في الغالب تكون القروض من الأصدقاء و المعارف أو الائتمان من البنوك و الاتحادات المالية، و هذه الوسائل تساهم إما بنجاح المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.

خامسا. الحصول على عاملين أكفاء و المحافظة عليهم: إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة و المطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعبر هذه الجوانب بأهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب و التحفيز لهؤلاء العاملين.

إن العاملين اليوم هم أهم الموارد في المنظمة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس المال الفكري الذي يتضمن المهارات و المعرفة و القدرة على التعامل مع المعلومات و تحقيق نجاح المنظمة.

المحور الرابع: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ 1995 ، أي منذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للشروع في برمجة التصحيح الهيكلي في ظل ذلك أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و ترقية هذه المؤسسات و سنورد في ذات السياق تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2003 إلى غاية اية سنة 2013

تشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000 ، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة و تطور ثقافة المقاوله لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى . فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين 2001-2007 ، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 و بروز الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء مثل هذه المؤسسات مدعمة بمكينيزات فعالة و واقعية قابلة للتنفيذ و مكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولعل من أبرز الآليات الداعمة لها نذكر: صندوق ضمان قروض، صندوق ضمان قروض الاستثمار، و دعمت هذه الإجراءات نشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

فبالنظر للجدول رقم (10) نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند اية سنة 2015 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء 777816 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2003 يقدر ب 261853 والعكس لنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر ب 231 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة أما لنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 79850 سنة 2003 ليشهد ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2015

المحور الخامس: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد أن أثبتت التجربة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الآلية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نتائجها الإيجابية، تبقى تواجه هذه المنظومة من المؤسسات في الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر، العديد من المعوقات والمشكلات التي تعرقل مسار إنشائها ونموها وتطورها، وتحد من زيادة فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وسنركز على أهم المشكلات في النقاط التالية:

أولاً: مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعبر التمويل عن أهم مشكلة تقف كعائق أمام إنشاء أو توسيع أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة، ذلك أن ما يمتاز به هذه المؤسسات هو ضآلة رؤوس أموالها الخاصة الشيء الذي لم يمكنها من الاستفادة من الخدمات التمويلية، زيادة على ما تشترطه المؤسسات المصرفية من الضمانات وما تفرضه من فوائد مرتفعة على أصحاب هذه المؤسسات.

وفي إحدى الدراسات التي قام بها البنك الفرنسي لتنمية م.ص.م في سنة (BDPME) في سنة 1996، والتي شملت مجموعة كبيرة من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية حول طبيعة العوامل التي تحد من تطور مؤسساتهم، كانت نتائج الدراسة تشير إلى أن أهم العوامل تتمثل في إشكالية التمويل وعدم وفرة القروض، إضافة إلى تكاليفها المرتفعة، وهذا ما تؤكد مختلف الدراسات التي تمت في هذا الإطار في معظم الدول، وهو ما يجعل من إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية دولية تجعل من العلاقة بنك - م.ص.م غير فعالة.

ثانياً: المشكلات الإدارية والتنظيمية والمشكلات المرتبطة بالعقار

• **المشكلات الإدارية والتنظيمية:** كثيراً ما تصدم المبادرات وتفيد الأفكار التي يحملها أصحاب المشاريع والمبدعين بمجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب الكثير من الوثائق والموافقات الإدارية، إضافة إلى تباطؤ الإجراءات على مستوى الجهات الإدارية المعنية، فعلى سبيل المثال المدة اللازمة لإقامة مشروع تزيد عن الثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة للإنطلاق الفعلي للمشروع والدخول في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات.

• **المشاكل المرتبطة بالعقار والعقار الصناعي:** إن مشكلة العقار التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل أهمية عن تلك المشكلات السابقة، ذلك أن التسوية العقارية لأماكن إقامة المشروع تعد عملية أساسية في التسوية الإدارية للإجراءات الوثائقية الأخرى، ففي الجزائر وعلى ضوء المعطيات المتوفرة حول حالة العقار الصناعي، تشير إلى وجود حوالي 72 منطقة صناعية، وكذا 44 منطقة نشاط، تتربع على مساحة 14800 هكتار للمناطق الصناعية و 78881 هكتار للمناطق المشاط .

وهنا يظهر جيداً أن مشكلة العقار الصناعي في الجزائر لا تتعلق سوى بمجرد الاستغلال الأمثل للمناطق الموجودة، حيث توجد الكثير من الهياكل القاعدية غير المستغلة و التي لم يتم تحريرها لصالح المستثمرين لتجسيد مشاريعهم وطموحاتهم.

ثالثاً: المشكلات التسييرية وضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

• **المشكلات التسييرية:** ينطوي تحت المشكلات التسييرية مجموعة من العوامل الفرعية التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ممارسة الإدارة الفعالة والتي نذكر منها:

- طبيعة الملكية؛
- عدم رغبة المالكين في تفويض الصلاحيات لأطراف خارجية؛
- محدودة قدرة المسيرين الإداريين على التنبؤ والتخطيط والاستشراف للمستقبل
- مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية: رغم الأهمية الإستراتيجية للعنصر البشري، إلا أن م.ص.م تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري، والتي من بينها:

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة؛
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية والإبتكارية لدى أصحاب م. ص.م.؛
- ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع إحتياجات هذه المؤسسات؛
- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغيره من الوظائف الأخرى؛
- قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

رابعا: المشكلات التسويقية ومشكلات الاندماج في الإقتصاد العالمي

- المشكلات التسويقية: وتضم هذه المشكلات النقائص التالية:
- عدم الإهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن الظروف السوقية؛
- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الوطنية والدولية نتيجة النظرة السلبية حول أهمية هذه المعارض وعدم وجود فائدة من المشاركة فيها.

• مشكلات الإندماج في الإقتصاد العالمي: في ظل المستجدات الحالية نحو زيادة الإفتتاح التجاري للأسواق الدولية وحرية التبادل التجاري في إطار الشراكة الإقليمية، وعملية الإعداد للإندماج للمنظمة العالمية للتجارة، ستواجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من التحديات التي ستؤثر على فرص نموها وتطورها، حيث في غياب القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سيكون وضع العديد من م. ص.م. جد معقد، أين لا بد لها من التكيف والرفع من تنافسيتها أو الخروج الحتمي من السوق والذي تفرضه قوانين إقتصاد السوق.

خامسا: المشكلات المرتبطة بنظام المعلومات: في إطار المشكلات التي تعترض تطور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك تلك المتعلقة بعدم وجود نظام للمعلومات خاصة فيما يتعلق بدراسة السوق والبيئة الخارجية (البيئة القانونية والتنظيمية)، وهذه الإشكالية تظهر غالبا في بداية السنوات الأولى من إنشاء هذه المؤسسات.

وفيما يخص الدراسة التي قام بها البنك العالمي بالجزائر سنة 2002 من أجل تحديد العوائق والقيود التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت أهم خمسة عوائق كمايلي:

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛
- صعوبة الحصول على القروض المصرفية (ارتفاع تكلفة القرض)؛
- العوائق الإدارية والتنظيمية؛
- ضعف الموارد البشرية من حيث التأهيل؛
- عدم وضوح السياسة الاقتصادية العامة.

المحور السادس: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

أولا : أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: ويتجلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال:

• الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجه في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية... الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات... لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية، والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة... الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للألات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق... الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

• تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفيف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.

• الإدارة الرشيدة: يتوقف نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الاعتراف بدور وقيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وبعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة، ومن أجل توفر الإدارة الرشيدة القوامية التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة:

• وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

• توفر الشفافية الكاملة في العمل؛

• توفر عنصر التخطيط؛

• توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.

• التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

• إتقان الإنتاج وحسن تسويقه: يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية.

• الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عنها لأنها أصبحت الوسيلة الجيدة المهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح الغايات المراد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانياً: سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: تتجلى سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في:

• وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: إن أهمية وضع إطار قانوني يحكم معاملات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، وتطبيق أساليب ضمانات حديثة، القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس والعمل وقوانين الضرائب والتأمينات... الخ وأيضاً إزالة كل القوانين الغير ضروري. والتي تعيق نمو القطاع الخاص والتي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

• توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتحديات في بيئة أعمالها ومعلومات عن بيئة عملها تستدعي ضرورة عقد المنتديات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة بهذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة وتكون هذه المنتديات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات.

• تبني خطة إستراتيجية: بحيث يجب أن تهدف هذه الخطة الإستراتيجية إلى العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبنى تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناجحة في السوق.

• في مجال التسويق وتنمية الصادرات: وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلى القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كمل يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات والعمل على تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

خاتمة:

نظرا للأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تعزيز وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعزز قدراتها التنافسية ويجعلها تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، ويرتبط تشجيع وتنمية هذه الأخيرة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا سياسات التمويل والدعم ولقد أكدت الجزائر اهتمامها بهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية والقانونية التي تعمل على الإشراف على سير عمل هذه المؤسسات، بالإضافة لخلق مجموعة من البرامج مثل برنامج التأهيل... الخ، وإبرام الاتفاقيات الدولية مثل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبنك العالمي بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع مجموعة من الدول وهذا كله في سبيل ترقية هذه المؤسسات التي تواجهها مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تحد من سير عمل والدور المراد منها وكذا عمليات تنمية هذه المؤسسات.

يلاحظ في الجزائر، على غرار باقي الدول النامية، هو غياب سياسات واستراتيجيات وطنية واضحة وفعالة لتنمية هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين المنظومات والمؤسسات المالية من جهة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

التوصيات

- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التخفيف من العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالإهتمام بمشكل تمويل هذه الأخيرة وإنشاء بنوك خاصة بهذا القطاع.
- تمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم انشائها بدعم من أجهزة ترقية المقاولات في الجزائر.
- العمل على نشر روح المقاولاتية بين مختلف أفراد المجتمع عامة.
- تعزيز دور المرافقة من خلال تشجيع المقاول على التوجه إلى المكاتب الاستشارية الخاصة أو من خلال تقوية هيكل المرافقة التي أقامتها الدولة.

الجدول

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة وفقا للاتحاد الأوروبي.

المعيار الصفيف	الموظفة العمالة (عامل)	السنوي الأعمال رقم (أورو مليون)	الميزانية الاصول قيمة (أورو مليون)
مصغرة مؤسسة	عمال 10 من اقل	مليون 10	2 من اقل

صغيرة مؤسسة	عامل 10-49	50 من اقل	10 من اقل
متوسطة مؤسسة	عامل 50-250	250 من اقل	43 من اقل

SOURCE : OCDE. « perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat ». édition OCDE.2005. p : 17.

جدول رقم (02) : تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة

القطاع	(ين مليون) المال رأس	العمال عدد
الأخرى والقطاعات الصناعية	أقل أو 300	أقل أو عامل 300
الجملة مبيعات	أقل أو 100	أقل أو عامل 100
التجزئة مبيعات	أقل أو 50	أقل أو عامل 50
الخدمات	أقل أو 50	أقل أو عامل 100

المصدر: مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، طوكيو 2002 م،

ص.4

الجدول رقم (03) : المعايير الكمية لتعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مجموع الحصيلة السنوية		رقم الأعمال		عدد العمال		المعيار
حدود قصوى	حدود دينار	حدود قصوى	حدود دينار	حدود قصوى	حدود دينار	نوع المؤسسة
10 مليون دج	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	09	01	مؤسسة مصغرة
100 مليون دج	10 مليون دج	200 مليون دج	20 مليون دج	49	10	مؤسسة صغيرة
500 مليون دج	01 مليون دج	2 مليون دج	200 مليون دج	250	50	مؤسسة متوسطة

المصدر : الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77 ، الصادر بتاريخ 2011-12-15 ، ص 5، 6.

جدول رقم: (04) : أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عوامل مرتبطة بالأنشطة الوظيفية والادارية	عوامل مرتبطة بمالك/مدير المشروع
<p>الاهتمام بالتخطيط المسبق.</p> <p><u>بالنسبة لخصائص التشغيل يجب توفر:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> القدرة على ابتكار تكنولوجيا انتاج جديدة توافر الموارد اللازمة للتكيف مع تكنولوجيا الجديدة. القدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجزر تنافسي. <p><u>بالنسبة لاستراتيجية المنافسة:</u></p> <p>لابد من توافر ميزة تنافسية خاصب ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> التخصص في المنتجات التخصص في العملاء كلاهما (المنتجات والعملاء) 	<p>خلال اول ثلاث سنوات من عمر المشروع لابد توافر:</p> <ul style="list-style-type: none"> الثقة بالنفس التفرغ الكامل للعمل العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات/ الخدمات التي سيتم التعامل فيها. <p><u>خصائص رائد الأعمال الناجحة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> الصحة، الحس الجيد بالزمن، الثقة، الابتكار، الاستقلال، الأخلاق، التكيف، الحكم الجيد، التحليل. العمر يتراوح من 31-50 سنة التعليم: متوسط فترة التعليم 14 سنة الخبرة: متوسط الخبرة في مجال العمل 13 سنة توافر خبرة إدارية واعطاء الجزء الأكبر من الوقت العمل للمهام الإدارية. الاستراتيجية وتفويض المهام الروتينية.

	<p>العوامل التي تؤثر على الأداء الجيد للمدير/المالك:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الوقت المقتضي مع العميل • الوقت المقتضي في التخطيط • الوقت المقتضي في العمل
--	---

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر، ندير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في الدول العربية، 17 و 18 أبريل 2006، جامعة الشلف، ص.670

جدول رقم (05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2003-2015

المجموع	صناعة تقليدية	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	السنوات
	العدد	العدد	العدد	
288587	79850	788	207949	2003
312959	86732	778	225449	2004
342788	96072	874	245842	2005
376767	106222	739	269806	2006
41959	116347	666	293946	2007
519526	126887	626	392013	2008
587494	131505	591	455398	2009
619072	135623	557	482892	2010
659309	146881	572	511856	2011
711832	160764	557	550511	2012
777816	175676	557	601583	2013
852053	194 562	542	656949	2014
934569	217 142	532	716895	2015

المصدر: أ.د.رزيق كمال وأ.عوالي بلال" بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات- 2016، ص.11

الهوامش:

- أبو بكر مصطفى بعيره، أنس أبو بكر بعيره، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامه، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا.
- إعلان مراكش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر 2009، ص 04:
- ايت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه، ص.282-283:

- بلحمدي سيد علي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية. 2005/2006 ص.53 :
- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07/08 أفريل 2008، ص.03:
- الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 77، الصادرة 15 ديسمبر 2001
- جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009، ص.03:
- دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 25/28 ماي 2003، ص.04
- ريد النجار، الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم (مدخل رواد الأعمال) ، الدار الجامعية، الإسكندرية،: 259. ص، 2006
- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03 ، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص.41
- صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصغرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993 ص 41 .
- صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت 2008 ، ص. 04 .
- عبد الرحمان بن عتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 26/28 ماي 2003، ص.08:
- عطالله ياسين، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص.93..
- على السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999 ، ص.16:
- فراحي بلحاج، ماهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، 2010-2011 ص.144:
- لرقط فريدة، وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مداخلة ضمن التدريبية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصادات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 25/28 ماي 2003، ص.02:
- ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص.44
- محمد رشدي سلطاني ، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير علوم تجارية تخصص إستراتيجية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005-2006، ص.41
- محمد هيكل، مرجع سابق، ص 226 :
- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004 ، ص.5:
- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص.5:
- مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول ، 7 أفريل 2008 ، ص.08
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص.30:
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية: إستراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي -أطروحات فكرية و حالات دراسية -، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2005 ، ص 267 :
- وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 08-09 أفريل 2002

• يوسف تيري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص.05:

- BIT, "Promouvoir l'emploi: politiques, compétences, entreprises", Conférence internationale du travail, 92ème session, Genève, 2004
- Hull . G.S , La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR , éd L'Harmattan Paris 1987, p77
- OCDE, Op.Cit, P: 11,12
- Sylvie Cieply ,Marcelline Grondin ,Expertise et contrôle des risques PME par le chargé de clientèle, Revue d'économie Financière , op-cit, p.63